العدد (1862) السنة السابعة - الخميس (29) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

حقوق العراق الضائعة في مياه دجلة والفرات

الدكتور منذر الفضل

-١-

مشكلة مياه نهري دجلة والفرات

برزت أزمة المياه في العراق لأول مرة في منتصف السبعينات من القرن الماضي ابان حكم البكر – صدام إثر إنجاز بناء أحد السدود الضخمة في تركيا وتخزين المياه فيه ، كما رافقه توتر سياسي في العلاقات بين العراق وسوريا ، وقد بلغ نقص المياه في نهر الفرات حدا كبيرا بسبب العجز في الميزان المائي والخلل بين العرض والطلب المتزايد على المياه وحدثت فجوة مائية حادة وصلت حد الأزمة. وأتذكر أنني وقفت في تلك الفترة وفي أحد الايام عند ضفاف نهر الفرات في مدينة الكوفة وفوجئت بأن العديد من الصبية يعبرون النهر بين الضفتين ويلعبون على الارض اليابسة التي برزت وسط النهر بشكل واضح للعيان بسبب نقص حاد في منسوب المياه بعد أن كانت مياه نهر الفرات تفيض بالخير العميم وتنعش مناطق العراق من البساتين والمزارع والنخيل والاهوار في الوسط والجنوب.

وبدون شك ، فأن العراق ورث منذ سقوط حكم صدام وحزبه الفاشي مشكلات عويصة ليس من السهل حلها أو التخفيف من آثارها. فقد خاض النظام السابق حروبا عبثية كارثية ضد الشعب الكردي وضد ايران وضد دولة الكويت ونتج عن ذلك حملات دولية لاسقاط النظام في ٩ نيسان ٢٠٠٣. وهذا الانشغال في صنع الاعداء والحروب الداخلية والخارجية أدى الى ضياع حقوق العراق بفعل تجاوزات دول الجوار عليه ، وبسبب صرف مبالغ خيالية من جانب ذلك النظام على التسليح بدلا من بناء السدود والمستشفيات وصناعة الكهرباء والزراعة والاستثمارات والتنمية الاقتصادية. يضاف الى ذلك إن الوضع السياسي العراقي الحالي مضطرب ، ما يؤثر على ايجاد الحلول السريعة لهذه المشكلات الموروثة ، كما إن من المؤسف إن أغلب الشخصيات والاحزاب والحركات السياسية التي ناهضت النظام السابق وتسلمت مقاليد السلطة في العراق اليوم لم تكن أهلا لتحمل المسؤولية التاريخية والدستورية والقانونية في الارتفاع الى مستوى الازمات التي يعاني منها العراق ، إذ ما تزال الطبقة السياسية تمارس سلوك وعقلية المعارضة والصراع على المواقع والمغانم ، حتى بلغ استياء المواطنين العراقيين حده الاقصى بسبب ذلك ، ولانتشار مظاهر سلبية وخطيرة أخرى من فساد مالي واداري بلغ رقما قياسيا ، وتدني في الخدمات وانتشار في البطالة وتلوث بيئي وتدهور أمني وغيرها من الأزمات الخانقة.

وإذا كان صلب موضوعنا ينصب على قضية المياه فقط ، فان الغاية من هذه السطور ليس ايجاد الحلول السحرية لأزمة المياه في العراق بل هو مجرد دق لجرس الانذار للحكومة وللمسؤولين العراقيين لهذه الكارثة التي يواجهها مستقبل العراق وأجياله المغلوبة على أمرها ، ولضياع حقوق العراق في مياه نهري دجلة والفرات التي تشاركه فيهما كل من تركيا وسوريا ، و لممارسات ايران غير القانونية في التجاوز على حقوق العراق في المياه في الحدود الشرقية.

-٢-

أزمة المياه قضية قانونية وفنية أم وسيلة للضغط السياسي؟

يمكن القول بأن أزمة المياه في العراق هي قضية قانونية أولا. وقد استعملت كوسيلة للضغط السياسي ضد العراق في مناسبات متعددة. ففي عام ١٩٦٩ قام نظام شاه ايران باغراق مساحات واسعة من مدينة البصرة ومنها جامعة البصرة التي أغرقها بالكامل حين أطلق مياه نهر الكارون وتسبب في اضرار بليغة وخسائر مالية وتعطيل للدراسة. وكان الهدف من ذلك الضغط على حكم البعث وايجاد الفرص لالغاء معاهدة عام ١٩٣٧ التي نظمت حقوق الطرفين في شط العرب. وفعلا فقد ألغيت تلك المعاهدة من جانب واحد وهو الطرف الايراني ، ونجح النظام في ايران في الابتزاز السياسي ، وترتب على ذلك توقيع اتفاقية الجزائر سيئة الصيت التي وقعها صدام وفرط فيها بالسيادة الوطنية وخرق الدستور حين تنازل عن نصف شط العرب بموجب هذه المعاهدة الموقعة في ٦ اذار من عام ١٩٧٥.

ولم تتردد تركيا ولا سوريا في استعمال قضية المياه من خلال التجاوز على حقوق العراق الدولية في المياه كوسيلة للضغط السياسي حين تتوتر العلاقات بين الانظمة الحاكمة ، والعراقيون هم دائما الضحية الاولى لهكذا ممارسات وكذلك مزارعهم وبساتينهم ، ووضع العراق الاقتصادي عموما. فمن المعروف إن موضوع المياه له صلة وطيدة بالكهرباء والزراعة والطقس والثروة الحيوانية ، بل إن المياه تشكل الحياة للبشر والشجر والارض ولكل شئ ، وبدونها تتصحر الحياة.

أما من الناحية القانونية ، فالسؤال المطروح هو: هل إن دجلة والفرات هما من الانهار الوطنية أم ينطبق على كل منهما وصف النهر الدولي؟ وما الفرق بين الوصفين؟

وهل يجوز لكل دولة تمر فيها مياه دجلة والفرات أن تتصرف أو تستحوذ على المياه وتحبسها حسب مصالحها؟

تشير العديد من الدراسات الى إن طول نهر الفرات يبلغ ٢٣٣٠ كم ، موزع كالاتي: ٤٤٢ كم منه في تركيا ، ٦٧٥ كم في سوريا ، و١٢١٣ كم في العراق. وأما نهر دجلة فيبلغ طوله ١٧١٨ كم ويتوزع بين تركيا وسوريا والعراق. وهذا يعني أن النهرين المذكورين ينطبق عليهما وصف الانهار الدولية وليس الانهار الوطنية.

فالنهر الدولي لا يجوز أن تنفرد دولة ما لوحدها باستغلال مياهه دون مراعاة حقوق الدول الاخرى التي يمر بها ، لأن النهر الوطني ينبع وينتهي في حدود الدولة الواحدة ويسمى بالنهر الداخلي ويخضع للسيادة الكاملة للدولة من حيث الاستغلال والصيد والملاحة واقامة المنشآت عليه وغيرها ، بينما النهر الدولي ينبع في دولة ويمر في دولة أخرى أو دول متعددة مما توجب قواعد القانون الدولي تنظيم أحكام استغلال مياهه بصورة عادلة ووفقا للقانون والاتفاقيات ذات الشأن ، وهو ما ينطبق على نهري دجلة والفرات.

لذلك لا يجوز لتركيا ولا لسوريا ممارسة السيادة المطلقة على مياه دجلة والفرات وانما يجب أن تكون السيادة مشتركة تستفيد منها جميع الدول التي يمر بها هذان النهران ، كما لا يجوز لأية دولة تبديل الطبيعة الجغرافية لمجرى النهر ، كأن تقوم بالتحويل الكلي أو الجزئي لمجرى النهر لأن لهذه الدول حقوقا مشتركة في الانتفاع من المياه ، وهذا ماينطبق على الانهار الدولية الاخرى مثل نهر النيل ونهر الراين ونهر الدانوب وغيرها.

ولكن وكما هو معروف فأن تركيا انشأت العديد من السدود على هذين النهرين وكذلك سوريا ، وانفردت كل دولة في استغلال المياه دون مراعاة لحقوق العراق الذي صار هو الضحية لأنه يأتي في التسلسل الثالث لمرور هذين النهرين ، ما أدى الى الجفاف ونقص حاد في حصص العراق من المياه.

-٣-

مقترحات لحل الأزمة المائية في العراق

ترتبط قضية المياه بالأمن الغذائي وبالمصالح الدولية والاوضاع السياسية بين الانظمة السياسية المختلفة ، كما تؤثر على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والزراعية والصناعية والتجارية ، وعلى مستوى النزوح والهجرة من الريف الى المدينة.

نعتقد بضرورة قيام الحكومة العراقية ببناء السدود وخزن المياه لصيانة حقوق العراق المائية ، ولكي لا تتفاقم الازمة والتي تشير الدلائل الى انها في طريقها الى ان تتحول الى كارثة حقيقية ، ومما يساهم في تفاقم هذه الازمة هو الجهل في الثقافة الصحية والبيئية في العراق ورمي النفايات ومخلفات المعامل في هذين النهرين.

ومن الضروري تشكيل لجنة عليا دائمة في مجلس الوزراء من الخبراء العراقيين ومن مختلف التخصصات (اقتصاد ، قانون ، زراعة ، مياه) تسمى لجنة المياه ، تقدم الخبرة والمشورة وتتابع بدقة حقوق العراق في المياه ، وتكون داعمة لوزارة الموارد المائية ، على أن تكون بعيدة عن المحاصصة الطائفية والحزبية.

ونشير بهذه المناسبة الى إنه وفي اثناء اجتماع الجمعية الوطنية العراقية في عام ٢٠٠٥ ، والتي حضرها رئيس الوزراء وعدد من المسؤولين ، أشرنا الى خطورة الوضع ، والى ضرورة الاهتمام بحل أزمة المياه في العراق بالحوار وطبقا للقانون الدولي والمعاهدات المبرمة بين تركيا وسوريا والعراق ، غير إن هذا التنبيه لم يلق آذانا صاغية بسبب أولويات السياسيين في الصراع على السلطة.

إن على هذه الدول التي تشترك في الانتفاع بمياه هذين النهرين أن تسهم في صنع السلام بين شعوبها من خلال التمسك باحترام الحقوق وعدم السماح للتوترات السياسية أن تنعكس على حقوق ومصالح هذه الشعوب لأنها هي التي ستكون الضحية ، ما يؤثر على التعايش السلمي ويؤدي الى توفير المناخ المناسب للحروب والنزاعات التي لن تسبب إلا المزيد من الآلام والكوارث.

كما إن هذا الوضع الخطير يستوجب من الحكومة العراقية بحث الموضوع على مستوى القيادات السياسية وباشتراك الخبراء الفنيين بصورة متواصلة ودائمة وتفعيل الاتفاقات التى تضمن الحقوق المشتركة.

ومن المهم أن تقوم الجهات المختصة في الحكومة العراقية بتنظيم حملات اعلامية واسعة ومستمرة للتوعية بمخاطر تلوث المياه على النواحي الصحية والبيئية ، وضرورة ترشيد الاستهلاك والاستعمال للموارد المائية ، وتغيير انماط السقي الى الاساليب الحديثة مثل السقي بالتنقيط.

إن أزمة المياه سوف تتفاقم في ضوء الأوضاع الحالية بسبب اتجاه سوريا وتركيا لبناء المزيد من السدود ، والمشروع الجديد لسوريا بتحويل مجرى نهر دجلة مع انشاء سد مشترك عليه مع تركيا وبتمويل كويتي.

المرأة النائبة بين كثافة التمثيل وضعف في الأداء

ميعاد الطائي

لقد كان للنظام الدكتاتوري في العراق قبل ٢٠٠٣ الكثير من الضحايا و كانت المرأة واحدة من ضحايا ذلك النظام الشمولي والاستبدادي حيث عانت عبر عقود طويلة من التهميش ومصادرة الرأي وتغييبها عن المشاركة في اتخاذ القرارات بما فيها القرارات الخاصة بتنظيم حياتها ما انعكس سلبا على وضعها داخل المجتمع.

ولقد تحملت أخطاء الحكام وحروبهم التي زجوا فيها البلاد فدفعت الثمن غاليا بفقدها الزوج والأب والابن لتكون الخاسر الأكبر بفعل الأضرار المادية والمعنوية والبشرية التي تعرضت لها في تلك الحقبة المظلمة وازدادت بذلك أعداد اليتامى والأرامل ،وازدادت معاناتها بعد حقبة سقوط النظام المباد حيث طال الإرهاب جميع مجالات الحياة واستهدف الرجال والنساء معا ما ولد نكبات جديدة ضاعفت من أعباء المرأة العراقية دون أن تجد من ينصفها كمتضررة كبيرة في ساحة الصراعات والتناحرات والأجندات الخارجية، وقد كانت تنتظر من البرلمان العراقي ان يفعل قوانين مهمة لصالح المرأة حيث يمكن ان يلاحظ المتابع غياب اي جهد تشريعي ملحوظ أو ايجابي يمكن ان يسجل لصالح قضية المرأة الأرملة أو حتى التفكير بتحسين أحوالها الاقتصادية و محاولة تأمين حقوقها أو دعمها بخدمات اجتماعية لها ولأيتامها، فقد ترك هذا الأمر لمنظمات المجتمع المدني ذات الدعم المحدود واليسير والمتباعد، لذلك لابد من التفكير بحلول تمكن المرأة من مواجهة الحياة وتربية أولادها من دون الحاجة إلى احد ودون الوقوع في شرك الحاجة المذلة. وتوضح إحصائية لوزارة شؤون المرأة إن هناك ثلاثمائة ألف أرملة في بغداد وحدها، حيث يعلم الجميع إنه بعد سقوط النظام في ٢٠٠٣ كان على المرأة أن تدفع ثمنا إضافيا لتخسر ما تبقى لها من الأولاد ضحايا للإرهاب والتحالف القذر بين القاعدة والبعث من بقايا النظام السابق لتستمر رحلة التضحيات الغالية ولتبقى المرأة تؤدي واجبها نحو الوطن من دون أن تنال أي حق لها وهذا خلل كبير في مبدأ المواطنة التي يجب أن تكفل الحقوق للمواطن الذي يؤدي واجباته تجاه وطنه بل ويقدم التضحيات تلو الأخرى. من هنا نجد إن المراة العراقية يجب أن تكون لاعبا مهما في العملية السياسية لأنها يجب أن تمارس دورها في انتصار التجربة الديمقراطية في العراق الجديد، وعلى السلطتين التشريعية والتنفيذية تقديم يد العون للمرأة لضمان عدم عودة الظلم والاستبداد الذي لحق بالعائلة العراقية بوجه عام والمرأة بشكل خاص. ورغم إن الدستور العراقي منحها نسبة ٢٥٪ في البرلمان ومجالس المحافظات، الشيء الذي كرس التحدي الحقيقي لدور المرأة في العملية السياسية في العراق، ولكننا وجدنا ان التجربة السياسية الأولى للمرأة خلال السنوات القليلة الماضية كانت ضعيفة بشكل عام إذا ما استثنينا بعض التجارب الفردية التي برزت ونجحت بها بعض الشخصيات النسوية ويعتقد البعض ان هذا الضعف في الأداء (رغم كثافة التمثيل) جاء لأسباب عديدة منها القائمة المغلقة التي أوصلت بعض المرشحات غير الكفوءات واللواتي كن يمثلن أحزابهن بالدرجة الأولى ويحرصن على مصلحة الحزب دون الأخذ بعين الاعتبار مشاكل المرأة او المجتمع.وربما هناك سبب آخر وهو طغيان ثقافة (العيب الاجتماعي والحرام الديني) لدى المجتمع تجاه قيادة المرأة له، لذلك نجد إن هكذا مجتمع لا يؤمن بصورة عامة ورجاله بصورة خاصة بقدرات المرأة على ممارسة دورها في قيادة المجتمع والمشكلة إن هذه القناعة مترسخة لدى البعض من النساء اللواتي يرفضن الخروج من وصاية الرجل والتبعية له.

ويعتقد البعض ان سبب الضعف في أداء المرأة (النائبة) يرجع إلى حداثة التجربة وغياب الخبرة السياسية لدى المرأة والرجل معا فقد شهدنا إخفاقات عند بعض السياسيين من الرجال أيضا.اليوم ونحن على أعتاب تشكيل برلمان جديد على المرأة أن تقرر وتختار التصدي لمواجهة التحديات من اجل الوصول الى مراكز القرار وإيقاف نزيف التضحيات والتهميش الذي تعاني منه والذي دام لعقود طويلة، فاليوم أثبتت المرأة العراقية للجميع إنها رقم مهم وستكون مثالا يحتذى به في تجارب الدول الأخرى التي بدأت تتأثر بالنجاحات التي تحصل عليها المرأة العراقية من خلال تمكنها من الحصول على مناصب وزارية ومراكز مهمة في الحكومة العراقية لتشارك مع الحكومة الجديدة والبرلمان الجديد في مناصرة قضايا المرأة وتساعد الرجل في بناء العراق الجديد الذي سيضمن حقوق الجميع.

التنمية وتلبية متطلبات الانسان

محمد صادق جراد

يعرف البعض التنمية على إنها عبارة عن تخطيط منظم يهدف إلى إحداث تغيرات جذرية في المجتمع من خلال تلبية المزيد من متطلبات الإنسان المعيشية والترفيهية، وذلك بواسطة الإنسان نفسه.

أي تستهدف تمكين قدرات الإنسان وتعزيز إمكانياته وقدراته لمواجهة مشاكله وصعوباته، من خلال رؤى فكرية وسياسية تنمي الحياة السياسية، وترسخ الثقافة الديمقراطية وتبني قاعدة مشاركة عريضة ومؤثرة للمواطن الذي هو الحلقة الأهم في خطاب التنمية والتحديث، وهي الرؤية التي تتصدرها الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والساعية لتحقيق معدلات نمو مستدامة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وإتاحة المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني على اختلافها وتعددها المثري، للعمل في بيئة من الشراكة الحقيقية والفاعلة مع الحكومة ويعد هذا حقا للمواطن وللمنظمات يضمنه لهم إعلان عالمي ينصُّ على الحق في التنمية وهو صادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٨٦.

وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام ١٩٩٠ التنمية: بأنها العملية التي تتيح للناس خيارات أوسع، وتتضمن: تنمية الناس، والتنمية من أجل الناس وبواسطتهم، وبالاستثمار في مقدراتهم، كي يتمكنوا من العمل على نحو منتج ومبدع، ما يعني إتاحة الفرصة لكل إنسان للمشاركة في هذه العملية، وهذا كله يحتاج إلى ربط الاجتماعي بالاقتصادي، والسياسي، والثقافي، بالبيئي كذلك لتكون التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة رافعة للتحولات الديمقراطية، بمحتوى ديمقراطي وآفاق إنسانية رحيبة.

نحن بحاجة لتنمية تشمل كل نواحي الحياة يشترك بها المواطن والمنظمات إلى جانب الحكومة حيث يعلم الجميع إن العراق بعد سقوط الصنم كان بلدا مدمرا وبلا بنى تحتية في ظل غياب المؤسسات الحكومية والمنظمات المدنية وكان لابد من بداية لمشروع كبير يهدف إلى بناء الإنسان قبل بناء البلد.وهذه المسؤولية لا تقع على عاتق الدولة ومؤسساتها فحسب بل تولدت الحاجة إلى وجود منظمات المجتمع المدني وبالفعل بدأت الساحة العراقية تشهد ولادة وتأسيس العديد من المنظمات التي وضعت نصب عينيها أهدافا أهمها نشر المفاهيم الديمقراطية ومفاهيم حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات وكل هذا سيسهم في لعب دور بارز في عملية التنمية التي تحتاج إلى أرضية مناسبة وثقافة جديدة تمكن هذه المنظمات من العمل على تحقيق رفاه الإنسان على أساس مشاركته الفعالة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل لمكتسباتها، وفي بناء القدرات المؤسسية لمؤسسات المجتمع المدني بوعي كبير يتجاوز مجرد تقديم الخدمات ليكتنف بأطروحة المواطنة الحقيقية ومحاولة تغيير مفاهيم المواطنة التي كرسها النظام السابق والتي عمل على تسخيرها وفقا لأهدافه التسلطية والدكتاتورية حيث عمل على تغييب مفهوم المواطنة الحقيقية بواسطة المنظمات والنقابات التي كانت موجودة آنذاك والتي كانت واجهة للنظام السابق وكل ما يهمها هو العمل على نشر ثقافة الحزب والقائد ولم يكن لها أي دور تنموي مؤثر في الساحة العراقية.

أما اليوم فيتابع المراقبون للمشهد العراقي النشاط المتميز لمنظمات المجتمع المدني والتي سخرت كل طاقاتها لخدمة عملية التنمية في البلاد لتشارك الحكومة ومؤسساتها في إنجاح التحولات الجديدة في التجربة الديمقراطية العراقية لما لهذه المنظمات من خبرات وإمكانيات كبيرة في الوصول إلى تفاصيل الشارع العراقي أكثر من أية مؤسسة حكومية باعتبارها منبثقة من صميم المجتمع وتعرف كل احتياجاته وتستطيع الوصول إلى كافة الفئات فيه ولذلك هي بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي والقانوني من قبل الدولة كي تتمكن من أداء دورها في التأسيس لمجتمع مدني حقيقي يشهد تنمية حقيقية تساعد على إعادة بناء العراق من جديد والنهوض بكل جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للوصول إلى حالة الرفاهية التي يفتقدها المواطن لعقود طويلة ولكي تتمكن هذه المنظمات من القيام بدورها على أكمل وجه.